يقضي بالتخلّي عن سيادتها على القدس». ورأى ان «اعداء اسرائيل» نجحوا في الربط بين النزاع العربي ـ الاسرائيلي وأزمة الخليج، في محاولة لتحويل الجبهة المعارضة للعراق الى تحالف معادٍ لاسرائيل» (**المصدر نفسه**، ١٩/١٠/١٩٩٠).

هذه المواقف، استدعت الولايات المتحدة الاميركية الى مضاعفة جهودها للتأثير على اسرائيل ودفعها الى القبول بقرار مجلس الامن الدولي، وباستقبال ممثلي الامين العام للامم المحدة، بعدما تحوّل التركيز الاعلامي، على حدّ تعبير بعض المراقبين في واشنطن، من أزمة الخليج الى ازمة الرفض الاسرائيلي لقرار المجلس (**نيويورك تايمز**، ١٧/١٠/١٩٩٠).

في هذا السياق، جاء تصريح الرئيس الاميركي، الذي أكد فيه رغبة بلاده في تنفيذ القرار ليؤثر، بشكل سلبي، في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية. قال بوش: «نريد ان ينفّذ قرار الامم المتحدة كلياً، ونحن جزء من هذا القرار، وهو يمثّل الخطوة الصحيحة»؛ فيما أعرب وزير الخارجية الاميركية عن الامل في ان تسمح الحكومة الاسرائيلية لمبعوثي الامين العام للامم المتحدة بتنفيذ مهمتهم بموجب قرار مجلس الامن. وكرر القول ان الولايات المتحدة كانت ستصوّت على القرار حتى ولو لم تكن هناك أزمة الخليج، «لأننا كنّا، ولا نزال، منزعجين من أعمال القتل التي وقعت، مثل انزعاجنا من العنف ضد المصلّين الابرياء أمام الحائط الغربي في القدس». وقال، ان بلاده أكدت لاسرائيل ان رفض مهمة ممثلي الامين العام «ستدفع باسرائيل وبجهودنا في الخليج في الاتجاه الخاطىء». وأكد استمرار الادارة معارضة الربط بين أزمة الخليج والنزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ لكنه أوضح ان واشنطن تعتقد بأنه من المهم ان تكون هناك عملية سلام، وهي مستعدة لتطويرها قدر الامكان (**المصدر نفسه**).

على هذا الاساس، اعتبرت أوساط دبلوماسية مطلعة، في العاصمة الاميركية، ان موقف بوش ووزير خارجيته يأتي في اطار رغبة الادارة الاميركية في المحافظة على التحالف العربي ضد العراق في أزمة الخليج، خصوصاً وان مصداقية واشنطن كانت ستوضع على المحك لو لم تتخذ الادارة الموقف الذي أدّى الى ظهور الخلاف الاميركي ـ الاسرائيلي الى العلن (نيف، **مصدر سبق ذكره**).

وزاد في حدّة الخلاف العلني ما كشفته الناطقة الرسمية باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، من ان الوزير بيكر بعث برسالة شفوية الى نظيره الاسرائيلي، عبر السفارة الاميركية في اسرائيل، تناولت قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٧٢. وقالت تتوايلر ان واشنطن صوّتت الى جانب القرار، على الرغم من معرفتها بأن اسرائيل كانت تفضّل ان لا يكون هناك قرار، «لأننا شعرنا بأنه كان على الحكومة الاسرائيلية ان تكون مستعدة للتعاطي مع العنف والتظاهرات من دون سقوط ٢١ قتيلاً و١٥٠ جريحاً، ولأنه سبق لاسرائيل ان وافقت على استقبال ممثل الامين العام في حزيران (يونيو) الماضي، وبالتالي، فان المهمة (الذولية) لا تشكّل سابقة». وأوضحت تتوايلر ان رسالة بيكر الى ليفي أوضحت «قلقنا تجاه الطريقة التي عالجت فيها اسرائيل الوضع، وانها كانت ستؤدي الى تأييدنا لتحرك مجلس الامن الدولي بصرف النظر عن الوضع في الخليج» (**نيويورك تايمز**، ١٧/١٠/١٩٩٠).

لكن الرفض الاسرائيلي لأية صيغة تعطي مجلس الامن الدولي أي دور، لا سيما في القدس، سرّع في موافقة الولايات المتحدة الاميركية، للمرة الثانية خلال ١٢ يوماً، على قرار لمجلس الامن، يندّد برفض الحكومة الاسرائيلية استقبال بعثة الامين العام للامم المتحدة الى الارض الفلسطينية المحتلة، ويصرّ على ان تمتثل، «امتثالاً تامّاً، للقرار الرقم ٦٧٢، الذي نصّ على ارسال هذه البعثة لتقصّي الحقائق، بعد مجزرة الحرم القدس الشريف» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٦/١٠/١٩٩٠).

لكن مهما تكن النتائج التي انطوت عليها عملية الاقتراع الاميركية في مجلس الامن الدولي، وأيّاً كان الشكل الذي سيتخذه شكل العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية، فان من المستبعد ان يطرأ تغيّر جذري في جوهر هذه العلاقة، اقلّه في المدى المنظور.

د. نبيل حيدري